

## الوسطاء والسماسرة ياهبون أسعار الدجاج

أرجع يوسف العلوى، رئيس الفيدرالية البيمهنية لقطاع الدواجن بال المغرب، ارتفاع أسعار الدجاج بالأسواق الوطنية إلى انخفاض العرض خلال السنة الماضية، إضافة إلى تدخل كبير من طرف بعض السماسرة والوسطاء الذين يخلقون نوعاً من المضاربات المفتعلة في عملية بيع الدجاج انطلاقاً من الضياعة وخلال حلقات التوزيع.

وأوضح العلوى أن قطاع الدواجن تعرض لأزمة خانقة في الفترة المترادفة ما بين سبتمبر 2010 و دجنبر الماضي، إذ تزامنت وفرة الإنتاج وانخفاض ثمن الدواجن بالموازاة مع الارتفاع المهول لأسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية، ما تسبب في خسائر فادحة لكل مهني القطاع، إذ سوقت الدواجن بأقل من كلفة إنتاجها. وتراوح سعر البيع بالضياعة خلال هذه الفترة ما بين 8 و 10 دراهم للكيلوغرام، مقابل تكلفة تجاوزت 14 درهما.

وأكَدَ العلوى، بخصوص تزويد الدجاج بالعلف والكتاكيت المستوردة، أن السوق مفتوح أمام الجميع شريطة الالتزام بمتطلبات القانون رقم 99-49، المتعلق بالوقاية الصحية لتربية الطيور ومراقبة وإنتاج وتسوييق منتوجاتها. وأضاف أن المربين يقتنون العلف من لدن المصانع ويستفيدون من تسهيلات تتراوح ما بين 60 و 90 يوماً، وفي حال الأزمة تزودهم المصانع بالأعلاف، ما يجعل هذه المصانع عن وظيفتها الأساسية المتمثلة في تزويد السوق بالأعلاف لتتحول إلى أبناك في خدمة المربين.

ونفى العلوى، رداً على ما روجه بعض مربي الدواجن، أن يكون سعر الكتكوت من صنف إنتاج اللحم يتعدى 4.5 دراهم، مضيفاً أن جمعية منتجي الكتاكيت بال المغرب وجمعية منتجي الدواجن تحسسان مربي الدواجن بأهمية إبرام برامج تعاقدية سنوية للتزود بالكتاكيت، تكون مرجعاً بين الطرفين يتحدد بموجبها كمية الكتكوت، وثمنه وتاريخ تسليميه، حتى يتسمى للطرفين (المهاضن والمربين) العمل بشكل منظم بعيداً عن كل ارتجال وقطعاً للمضاربات المحتملة. وأوضح أن كل مضاربة في هذا المجال تتم خارج المحاضن، في حلقات إعادة بيع الكتكوت، وأرجع الاختلالات التي يعرفها السوق إلى المربين الموسميين الذين لا يلتزمون بالبرنامج التعاقدية، ولا يقبلون على تربية الدواجن إلا في الفترات التي تكون فيها أسعار الدواجن مغربية.

من جهة أخرى، أكد رئيس الفيدرالية البيمهنية للدواجن أن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تنص على إمكانية استيراد حصة من الكتاكيت تصل إلى 6 ملايين كتكوت الذي لا يتعدى عمره يوماً واحداً، معفاة من الرسوم الجمركية، إلا أن هذه الإمكانية لم يقم أحد باستغلالها رغم سهولة الوصول إليها.